العملية السياسية في العراق بين السعي للديمقراطية وتنامي ظاهرة الفساد

أ.م نظيرة محمود خطاب(*)

المقدمة:

عندما دخلت القوات الأمريكية الى العراق واحتلته كانت ترفع شعاراً جذاباً هو تغير النظام السياسي في العراق والقضاء على الدكتاتورية ونشر مبادئ الديمقراطية ليكون العراق بذلك من اول الدول التي تزدهر فيها ولتنتقل بعدها الى بلدان أخرى في منطقة الشرق الأوسط التي تعاني حسب الدوائر السياسية الأمريكية لاسيما المحافظون الجدد من الاستبداد والظلم والتطرف الذي أشعل المنطقة وجعلها من أكثر مناطق العالم القابلة للانفجار. كان المشروع الأمريكي الذي طُبخ على نار هادئة منذ أكثر من ثلاثة عقود قد نضج في نظر أصحابه وحان الوقت لتنفيذه على ارض الواقع وليس فقط على الورق . وكان لابد تغليف المشروع بغطاء براق جاذب يخفي وراءه النوايا الحقيقية . ولم يكن هناك مبررا كثر قبولاً وجاذبية من نشر الديمقراطية ومعها أهداف سامية أخرى، هي نشر مبادئ الحرية والعدالة وحقوق الانسان المنتهكة في هذه البلدان المبتلاة بأنظمة استبدادية شمولية ضيقت الخناق على شعوبها واضطهدتهم.

وتلك الاهداف المعلنة كانت موجهة للشعوب التي تعاني من أنظمتها وتسعى للخلاص منها، لكن الرأي العام والمجتمع الدولي كانت لهما رسائل أخرى أكثر فاعلية وصدى صدرت عن الجانب الأمريكي والتي ضمنتها ذرائع للحرب على العراق وهي القضاء على ترسانته من أسلحة الدمار الشامل، وعلاقات العراق مع القاعدة والإرهاب، بما يهدد الأمن والاستقرار والسلم في العالم .

وثبت بالدلائل بعد الاحتلال عدم واقعية تلك الذرائع، اذ لم تكن هناك أي أسلحة للدمار الشامل في العراق، لان لجان التفتيش الأممية، انجزت المهمة وجردت العراق

(*)مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد.

من كل اسلحته ابان الحصار المفروض على العراق ، وكذلك ثبت زيف وكذب الادعاءات بوجود نشاط للقاعدة في العراق وتعاون بينها وبين النظام السابق. بل على العكس تماماً تبين للمجتمع الدولي ان القاعدة ومثيلاتها من التنظيمات المسلحة دخلت العراق بعد دخول الاحتلال وصارت من ساحاته الرئيسة .اما الاهداف المعلنة والتي تمتعت بالجاذبية وحظيت بالتفاعل من جانب شرائح كبيرة من الطرفين، ونقصد بها الديمقراطية ومرتكزاتها وتوابعها فأنها فقدت مصداقيتها وانهارت الوعود الأمريكية بشأنها بشكل سريع. اذ تعهدت الولايات المتحدة بجلب الرفاهية للعراق وتخليصه من معاناته من خلال نشر مباديء الديمقراطية حتى يصبح هذا البلد منبع أو مركز إشعاع ديمقراطي أو نقطة انطلاق ثورة ديمقراطية تعم وتسود منطقة الشرق الأوسط كله يكون العراق فيها بصيغته الديمقراطية الجديدة نموذجا يحُتذى. وكانت الالتزامات الأمريكية بهذا الشأن كبيرة وأُغرق الإعلام الوطني والخارجي بالحديث عن المزايا وعوامل الازدهار والتقدم في هذا المضمار التي ستتحقق للعراق في (العهد الامريكي السعيد). بيد ان الحقائق على الأرض كانت مختلفة تماماً واكثر قتامه مما تصور الامريكيون أنفسهم. فقد إمتد الانهيار الى كل مكان وسرعان ما تبين عبثية كل التنظيرات والمساعي بهذا الصدد، بل والأهم من كل ذلك ادراك الولايات المتحدة بعبثية جهودها وعقمها مما يرتب عليها اعادة النظر والتقييم الواقعي من منطلق جديد وبأدوات جديدة وفي ظل حالة من الفساد غير المسبوق تسيدت المشهد العراقي مما يؤشر لفشل كبير. هذا الادراك بالعجز عن إتمام المهمة كما حُدد لها وبالمواصفات والمعايير الزمنية تمخض عن امرين :

الاول : دراسة الوضع من جديد ووضع الحلول المطلوبة والمناسبة. والاخر: البحث عن بدائل اكثر مواءمة وانسجاماً مع المستجدات في العراق التي اصطدم بها الامريكيون، والتركيز عليها وانضاجها لاخراجها بشكل منجزات مطلوبة لتبييض صفحة الولايات المتحدة ومواجهة الانتقاد الدولي والاقليمي والمحلي لدورها وحفظ هيبتها أمام حلفائها واصدقائها الذين باتوا في وضع المراقب القلق والمتشكك في كل السياسات الأمريكية، بعد حالة الخراب والفوضى التي سادت العراق والمنطقة

والتدهور والفساد الذي جعل هذا البلد الموعود بالازدهار والديمقراطية يتصدر كل قوائم ولوائح الفساد والتردي في العالم وعلى مختلف المستويات .

هذه الدراسة تحاول تسليط الضوء على التجاذبات التي إعترت العملية السياسية في العراق من جهة ترويج الولايات المتحدة لشعار حملته منذ دخولها في ٢٠٠٣ وهو التحرير والديمقراطية والسعي لتحقيق ذلك، والفشل في تحقيق التزاماتها في خلق عراق آمن موحد ومستقر بسبب الفساد الكبير الذي عم كل مرافق الدولة ودفع العراق الى هاوية ليس لها قرار وبلا أمل في الخلاص.

تم تناول الموضوع من خلال مبحثين وخاتمة:

المبحث الاول: الديمقراطية في العراق

١- مفهوم الديمقراطية

٢- رؤى ووجهات نظر أمريكية

٣- الحلول والبدائل الأمريكية

المبحث الثاني : الفساد في العراق

١- ملاحظات اولية

٢- العملية السياسية وظاهرة الفساد

٣- مجالات الفساد

الخاتمة: تناولت الخلاصة والاستنتاجات

المبحث الاول : الديمقراطية في العراق

١- مفهوم الديمقراطية

تعرف الديمقراطية بانها حكم الشعب، ولكن الفقه الدستوري يفرق بين الشعب الحاكم صاحب السيادة في النظام الديمقراطي للحكم، وبين الدولة برغم أنها نابعة من تلك السيادة على وجه الحصر في ذلك النظام، ومن الجدير بالذكر ان نشير الى ان تحديد من يتمتعون بحق المشاركة في السيادة والحكم من بين أفراد الشعب قد تغير وتطور بمرور الزمن، فحق المشاركة في الديمقراطيات القديمة التي كانت قائمة في أثينا وروما كان مقصوراً على المواطنين الذكور البالغين الأحرار دون بقية السكان من العبيد

والنساء وغير البالغين،وفي بدايات الديمقراطيات الحديثة حتى نهايات القرن التاسع عشر، كان حق المشاركة في السيادة والحكم مقصوراً على المواطنين من الذكور البالغين المالكين لحد معين من الثروة والحائزين على قدر من السلطة والنفوذ فضلاً عن النساء وغير البالغين ، الى ان أصبح حق المشاركة يعنى وفق المفاهيم المعاصرة التي استقرت بعد الحرب العالمية الثانية حق كل الافراد البالغين الذين يحملون جنسية الدولة المعنية في المشاركة في الحكم والسيادة.( )[١]

ومن خلال تطبيق هذه المبادئ الاساسية للديمقراطية على عملية صنع القرار والمراحل المختلفة التي تمر بها فانه يمكن وضع أربعة معايير للديمقراطية كما يلي:( )[٢]

أ- إشراك الجميع اي ان جميع الاطراف المعنية أو الاشخاص المعنيين يجب أن يكون لهم الحق في المشاركة الكاملة كمواطنين متساوين في صنع القرار لا يمكن استبعاد اي طرف وهو الامر الذي يتطلب يقظة صوب التمييز العنصري.

ب- سيطرة الاعضاء على جدول الاعمال. يجب ان يكون الاعضاء احراراً في تقرير القضايا التي يريدون اثارتها. اي يجب ان لا يتم وضع جدول الاعمال من الخارج.

ج- المشاركة الفاعلة وخلال مرحلة المشاورات فانه يجب اعطاء فرص متساوية لتقديم

د- الاقتراحات وسماع الاراء المساواة في التصويت، عند اتخاذ قرار نهائي بشأن مسألة معينة فان كل شخص يجب ان يعطي فرصا متساوية للتأثير والوصول الى موقف. يجب ان تؤخذ بالاعتبار مواقف الاعضاء فقط .

وبغية ان تتسم عملية صنع القرارات بالديمقرطية تماماً فانه من المهم ان يكون هناك شرط اضافي أخر يجب أن يتخلل جميع مراحل العملية أي:

هـ- الفهم المستنير.أي يجب ان يكون لكل الأعضاء فرص متساوية وفعالة للمعلومات والوصول الى افضل فهم لما يخدم مصالحهم.

اما انواع الديمقراطية فهي : المباشرة، وشبه المباشرة ،وغير المباشرة (النيابية).

---

[١] (1) Meier C. 1998, Athens: a portrait of the city in its Golden Age (translated by R. and R. Kimber). New York, p12.

[٢]) تحديات الديمقراطية، ينظر الى موقع الشبكة العنكبوتية : eategory
http://www.democracy.se/ar/

ففي الديمقراطية النيابية الشعب هو الذي يمتلك السيادة ولكن لايمارسها بنفسه وانما بواسطة من ينوبون عنه فالشعب صاحب السيادة الاصلي يقتصر عمله بانتخاب من يمثله وينتهي دوره عندها.

وللنظام النيابي خصائصه التي تميزه عن غيره من الهيئات متمثلة بطبيعة عمله وعمل اعضائه وهي اربع :

– وجود مجلس نيابي منتخب.

– عضو المجلس النيابي يمثل الشعب او الامة.

– اشتراط ان تكون عضوية المجلس لمدة محددة ويمكن تجديدها بواسطة الانتخاب،

– اشتراط قيام البرلمان او المجلس المنتخب بتولي بعض خصائص السيادة التي تتمثل في اقتراح القوانين، وتشريع القوانين ومراقبة السلطة التنفيذية.[٣]

وفي العراق بعد التغيير، وعلى الرغم من التحول الديمقراطي البطيء، الا انه –العراق –لايزال يعيش أزمة ديمقراطية بسبب تاريخه الشائك والمرير الذي عاشه لفترة طويلة، خلفت سياسات استبدادية لا تعرف معنى الديمقراطية كمفهوم وممارسة وسلوك ،نظراً للموروث الاستبدادي في المؤسسة السياسية الحاكمة في المجتمع العراقي وتأثير الاطر السياسية الاقليمية العربية على الحياة السياسية في العراق، واحتكار السلطة المطلقة من قبل الانظمة الاستبدادية والدكتاتورية الذي خلف امراضا وشوائب عديدة اصابت البيئة السياسيه والاجتماعيه والثقافية العراقية، مما ترك اثاراً سيئة على الثقافة والسلوك السياسي العراقي.[٤] الذي تميز بثقافة العنف والإقصاء والاستبداد الفكري والجسدي، تمارس بشكل واسع في الأسرة والمدرسة والمؤسسات العراقية الاخرى، وأستخدام العنف في مسيرة الأنظمة السياسية في العراق باعتباره وسيلة لحل المعضلات مع خصوم الرائ والسياسة.

---

[٣]) للمزيد ينظر:حسان شفيق محمد العاني، الانظمة السياسية والدستورية المقارنة، ط٣،شركة العاتك لصناعة الكتاب، القاهرة ٢٠٠٩،ص٤٩–٥٣

[٤]) ناجي الغزي ،أشكالية التحول الديمقراطي في العراق(ملخص الدراسة)، ينظر الى موقع الشبكة الانترنيت:
http://www.najialghezi.com/

وبعد مرحلة الاحتلال الامريكي للعراق ٢٠٠٣ تحول العراق من نظام الحزب الواحد الدكتاتوري الى نظام الاحزاب المتعددة ،ومن الانغلاق المطبق الى الانفتاح المفرط .ولكن تبقى تلك الاحزاب

فاقدة للرؤية السياسية العراقية مابعد سقوط الدكتاتورية، بسبب ماتعانيه تلك الاحزاب من ضعف في نضوجها السياسي ،وعدم وضوح في أنظمتها الفكرية وتشيكيلاتها الداخلية.مما جعل البلاد تعيش في حالة من الفوضى والتخبط السياسي .وتقديم المثال الاسوأ لأي ديمقراطية يمكن ان تحكم العراق.

٢- رؤى ووجهات نظر امريكية

الملاحظ ان هناك اختلافا بين الأوساط الأمريكية نفسها حول إرساء الديمقراطية في العراق، فهناك من يرى ان الدور الامريكي يجب ان لايتجاوز مداه الطبيعي المطلوب لهُ وهو القضاء على الدكتاتورية وبناء دعائم الديمقراطية وعدم الذهاب بعيداً في ذلك لان تحقيق الديمقراطية يتوقف على ارادة ورغبة العراقيين وتحمسهم لها ولا يمكن فرضها بالقوة وحتى الذين ذهبوا للعراق ومعهم شعارات الحرية والديمقراطية كانت تصريحاتهم تنطوي على ضرورة قيام امريكا بخطوات مرسومة محددة لمساعدة العراقيين في التخلص من رواسب الاستبداد والبدء ببناء هيكلهم الديمقراطي، لان الديمقراطية حسب رايهم ومنهم كوندوليزا رايس(وزيرة الخارجية في ادارة جورج ووكر بوش) لا تسير في مسارات مستقيمة مباشرة. بل لابد وان تصادف عقبات وكوبح وتراجعات ايضاً[٦] كما ان الديمقراطية هي عمليّة بناء وتطور متصاعد وتحتاج عملية دعمها الى استثمار طويل الأجل ومكلف وان على الولايات ان لا تنغمس اكثر في المستنقع العراقي من اجل تحقيق هذا الهدف. ربما كان هذا هو المسار المأمول في بداية دخول القوات الأمريكية للعراق، عندما اعتقد الامريكيون ان العراقيين سيكونون في استقبالهم للترحيب بهم باعتبارهم مخلصين،لكن بعد بدء العمليات المسلحة على وجه الخصوص، ادركوا ان عليهم مراجعة حساباتهم بهذا الشأن ووضع بدائل اخرى

[٥]) المصدر نفسه

[٦]) باس فاضل البياتي وعبدالحميد الموساوي /مراجعة الالتزامات في الاستراتيجية الامريكية حيال العراق /مجلةدراسات دولية /مركز الدراسات الدولية /العدد ٣٩/كانون الثاني ٢٠٠٩ ،ص١٤٢

تحقق لهم الحد الأدنى من تعهداتهم للعراقيين وتخلصهم في الوقت المناسب من تبعة هذه هذه الحرب المكلفة. وهناك من نظر الى الأمر من زاوية اخرى واقعية وهي ان الثمن الذي تدفعه الولايات المتحدة من دم ابنائها وميزانياتها الضخمة المرصودة للتدخل في العراق لا يسمح بالقول ان امريكيا خرجت منتصرة من العراق وحققت اهدافها التي جاءت من اجلها، وهناك من يرى ان تحقق الديمقراطية في بلد كالعراق يستحق ان يواصل الامريكيون السير في الطريق الذي رسموه وان من الممكن ان يشهد العراق تحولاً كبيراً نحو الديمقراطية خلال عقد من الزمان، كما حدث مع الانظمة الاستبدادية التسلطية في دول اخرى مثل شيلي والسلفادور وكوريا الجنوبية وتايوان وجورجيا واوكرانيا. وهناك تيار آخر يتماهى مع الهدف الذي اعلنه الامريكيون في استراتيجيتهم لعام ٢٠٠٥ وهم مؤمنون ان النصر في العراق مهم جداً بالنسبة لمصلحة الولايات المتحدة وخاصة مشروع الشرق الاوسط الكبير ومحاربة الارهاب وعليه لابد من بناء عراق مستقر وموحد ليصبح حليفا لامريكا. هذا التيار يؤيده عدد كبير من المسئوولين الجمهوريين والمحافظين وعدد من الديمقراطيين ولكنهم يرون ان الذهاب بعيداً في ذلك[٧] ليس من واجب الولايات المتّحدة وحدها ،حيث سيكلفها ذلك كثيرا، مقارنة مع ما ستحصده من فوائد.

اذن هناك تيار يطالب بالحضور الامريكي طويل الامد في المنطقة بهدف انتاج الديمقراطية فيها والدفع بتجذرها، وهناك من يرى ان الاندفاع في التحضير للديمقراطية والدفع باتجاه اجراء الانتخابات بسرعة دون سابق تمهيد أو تحضير ربما سيضر بالعملية الديمقراطية ويحفز ظهور قوى غير مقتدرة تعمل على بث الفوضى وعدم الاستقرار ، وان حدث ذلك فهو لا يحمل غير معنى واحد هو فشل المشروع الامريكي وانتكاسة لخارطة الطريق الامريكي يهذا الشان .

هذا وان الاسلوب المتعجل في اجراء الانتخابات يلقى الانتقاد من جهة انه لن يؤسس لتحقيق الديمقراطية بشكل صحيح كما هو الشأن بالنسبة لتجارب اخرى

---

[٧]) المصدر نفسه ،ص١٤٢

فشلت في تحقيق خطوات على طريق البناء الديمقراطي في عدد من الاقطار مصر ولبنان وفلسطين وغيرها[٨].

التيار الرئيسي الاخر هو الذي يدفع باتجاه المساعدة على تمهيد الاوضاع لنشوء الديمقراطية من خلال خطوات معينة تبدأ بالتدخل بالقوة في شؤون البلد المراد تحريره من الاستبداد وبعد ذلك ترك الامر لأهله ان شاءوا استمروا في مواصله المسيرة الديمقراطية، واذا لم يرغبوا فليس على الولايات المتحدة ان تكون أحرص منهم على ذلك وتغرق نفسها في مشاكل بناء حكومة ديمقراطية بكل ماتنطوي علية من جهد وانفاق.

وهذا يمكن ان نطلق عليه الخط الواقعي في فهم الديمقراطية القائم على اساس عدم فرض الديمقراطية فرضاً بل هي ثقافة تُبث ويؤخذ بها بجدية، وهؤلاء الواقعيون يقولون ان العراق لا يملك مؤهلات الديمقراطية الكاملة أو السليمة ولا يمكن مقارنته بأي حال من الاحوال مع التجارب الديمقراطية الكاملة أو السليمة ولا يمكن مقارنته بأي حال من الاحوال مع التجارب الديمقراطية الاخرى في اليابان والمانيا عام١٩٤٥[٩] وربما لأسباب وجيهة منها عدم وجود شرائح كبيرة مهمة تؤمن بذلك، وان على الولايات المتحدة ان لا تشعر بالأسف لذلك.

هذا التيار ربما يدفع الولايات المتحدة الى ضرورة الانسحاب بالسرعة الممكنة لأن الحضور الامريكي في ظل واقع تشتد فيه المعارضة والخلافات بين القوى المختلفة دون الوصول لحل عادل في المشاركة في السلطة، ربما سيزيد من المشاكل ويعقدها اكثر. ان قراءة متأنيه للحالة ستبين وجود أسباب اخرى تحول ربما دون تقبل فكرة الديمقراطية وهي عجز الولايات المتحدة عن تقديم مشروع ديمقراطي مقبول وقابل للبقاء من خلال طرحها سيناريوهات غير واقعية ومعقدة اعُتبرت في نظر البعض مقدمة لتقسيم البلد، ومن هنا غاب التأييد لهذة المشاهد الملغومة في نظرهم التي لم تستوعب حقيقة تشكل العراق من مكونات عديدة واختارت القياس على التجربتين في

---

[٨]) المصدر السابق نفسه، ص١٥٢

[٩])المصدر نفسه ص١٤٣، وايضاً جاء في صحيفة معاريف الاسرائيلية ٢٠٠٩/٣/١٥

المانيا واليابان حيث نجحت في ان تخلق لها هناك دولاً صديقة اخذت بالنهج الديمقراطي فعلاً لانها (هذه الدول) لم تعدم الاستعداد لتقبل الافكار الديمقراطية منذ عشرينات القرن الماضي كما انها مجتمعات متجانسة. وهذا الرأي ربما هو الذي يقود الى التركيز على مشروع الشرق الاوسط الكبير الذي ينطوي على بذور التقسيم اذن و كما هو واضح فأن تقسيم العراق هو جزء من خطة شاملة تشمل الدول العربية المجاورة لإسرائيل سوريا ولبنان وربما مصر وكذلك إيران لن تكون بعيدة عن اهداف التقسيم ولخلق شرق اوسط جديد ( )

وربما من المفيد الاشارة الى ان المشاريع الأمريكية الخاصة بتقسيم المنطقة ليست بعيدة عن خطط ومشاريع اسرائيلية في السياق نفسه ترمي الى تفكيك الاقطار العربية وتقسيمها واضعافها على شكل دويلات ضعيفة متناحرة لا تملك مقومات الدول القوية مما يسهل السيطرة عليها وقيادتها.

ان الخطط والمشاريع بهذا الاتجاة كثيرة تم الاعداد لها وطبخها في اكبر وأهم مراكز البحوث الاسرائيلية لاسيما مركز ديان لدراسات الشرق الاوسط وافريقيا ومركز شيلواح وغيرها التي تضم نخبة من الخبراء والمتخصصين بشؤون العالم العربي بكافة دوله، وبالتعاون مع خبراء وعلماء اجانب امريكيين واوربيين[١]. وهي خطط ومشاريع علنية خرجت الى دائرة الضوء بلا موارية وبعد ان ظلت طي الكتمان وحبيسة الادراج لعقود، فالجميع يتكلم بوضوح وصراحة وحماس يدافع عن شرعية هذة المخططات التي باتت توائم الواقع الشرق أوسطي والعالمي بل وربما تمثل الحل لكثير من المشاكل والأزمات التي ظهرت في المنطقة بعد نشوء دول حديثة منها العراق الذي لم يُراع عند تأسيسه بعد الحرب العالمية الأولى اعتبارات تتعلق بطابعه الديموغرافي المتعدد والمنوع. هذا هو رأي الكثير من الأوساط الأمريكية وتوافقها في ذلك الدوائر الإسرائيلية والظروف القائمة في العراق تشجع على أو لنقل تسمح بتنفيذ المخطط وظهور اطراف عراقية ابدت الاستعداد للانخراط في مشاريع التقسيم .

---

[١]) صحيفة معاريف الاسرائيلية ٢٠١١/٥/٢٥

[١]) ندوة حول الاقليات في الوطن العربي/ مركز دايان لابحاث الشرق الاوسط،(ترجمة الباحثة) تل ابيب ٢٠٠٥ ص٤١

هذا يقودنا الى الحديث عن البدائل الأمريكية أو الحلول التي تنسجم مع مصالح امريكا ومن خلال نقاط معينة ومحددة .

٣- الحلول والبدائل الأمريكية

مادامت دول الشرق الاوسط تتألف من اثنيات وطوائف وأعراق مختلفة اذن من المناسب العمل على تقسيم هذه المنطقة وبلدانها وفقاً للمعيار الديمغرافي لا الجغرافي ومنح بلدانها حكم ذاتي للاقليات ومن خلال تأسيس انظمة حكم فدرالية بديلة عن الاوطان القائمة والحكومات تأخذ بمبدأ الديمقراطية .

هذا يعني تقسيم الشرق الاوسط بواقعه القديم المتألف من أقليات وهويات واثنيات لا يجمع بينها اي تجانس أو ايديولوجية مشتركة، الى دول صغيرة تتألف من مجموعة واحدة أو عرق واحد الامر الذي يضمن عدم وقوع صدامات أو حروب بين المكونات المتنافرة . بعبارة اخرى يمكن تجنيب المنطقة والعالم حدوث إنفجارات بين مكوناتها اضافة الى توفير فرص أفضل لحل النزاعات من خلال دول صغيرة.

أ ان الادارة الأمريكية في عهد بوش الابن خططت من اجل تغيير ديمغرافية العراق وذلك انطلاقاً من استراتيجية مبتكرة تسعى لتقسيم العراق وبما يحققأهداف العولمة والتفوق في مجال الأمن والاقتصاد على مستوى العالم.

ب ان ماشهده اقليم كردستان من عوامل دعم واسناد امريكي وعالمي على حساب الدولة المركزية ربما يمثل النموذج المطروح للتطبيق مع كل الاقليات الدينية والمذهبية والعرقية التي ابدى ممثلوها مع دخول امريكا للعراق تطلعات شغوفة وسافرة في هذا الاتجاه .وهنا يجب ان لاتنسى ان التجربة في كردستان مختلفة وهي ثمرة صراع طويل امتد لعشرات السنين.

ج من الزاوية نفس نفسها يمكن النظر الى قرار مجلس الشيوخ في ٢٠٠٧/٩/٢٦ الذي أوصى بتقسيم العراق الى ثلاثة كيانات للشيعة والسنة والكرد. وبالرغم من ان الولايات المتحدة لم تعلن موافقتها الصريحة على مشروع التقسيم هذا الاّ انها لم تقم بمايكفي لمنع تحققه[١].

[١] عباس البياتي.. مصدر سابق ،ص١٤٦

د يمكن النظر الى الدستور الذي عمل على صياغته مستشارون امريكيون وكذلك اسرائيليون بانة كان عامل تقسيم لا توحيد وانه في ظل فقراته التي لم تأخذ بالاعتبار الواقع العراقي بكل تفصيلاته بل لتحقيق إنموذج كان حاضراً في اذهان الامريكيين لما يصلح لهذا البلد ووفق قراءات خاطئة .هذا الدستور ومن خلال مواد عديدة عمل على تعزيز الاقاليم ومنها إقليم كردستان على حساب السلطة المركزية وبما يعمل رويداً رويداً على تفكيك العراق الذي هو دولة سارت في طريق البناء منذ عام ١٩٢١ فلا بد لاقليم كردستان والتجربة الكردية ان تكون محط نظر أطراف اخرى وظهور نزعة لتطبيق الفكرة( ). هذا الدستور من عيوبه انه كتب على عجل وجرى عليه استفتاء شكلي وهُمش فيه قطاع كبير في الدولة العراقية، من ان يسهموا في تحديد مصيرهم من خلال كتابة دستورهم كما افتقر الى الكثير من ضروريات النص الدستوري السليم المتكامل الذي يحظى بقبول الجميع أو الاغلبية.

ان الصعوبة في الوصول الى دستور يحظى بقبول العراقيين ويلبي طموحاتهم ويوحدهم جعل البعض يميلون الى الاعتقاد بأن النموذج الامريكي لايمكن تطبيقه في كل مكان وانه اذا صح بالنسبة لامريكا فلا يعني انه يصح في كل مكان ترغب به الولايات المتحدة . بل المثير ان نوح فيلدمان[١] الذي يُشار اليه على انه هؤ الذي وضع الدستور العراقي ينتقد وثيقة الدستور ويقول عنها انها مليئة بالتناقضات فيما يخص تحديد الصلاحيات أو تداخل السلطات بين المركز والاقليم وان العراق سائر في طريق التفكك والانقسام. ان كلاماً كهذا يصدر عن المستشار القانوني السابق لقوات الائتلاف في العراق لابد وان يؤخذ بعين الاعتبار والجدية ولابد ان يثير الشكوك حول ما اضمرته الولايات المتحدة في حسابات مخفية للعراق منذ دخولها اليه في ٢٠٠٣، وبالرغم من كل الحديث عن عراق موحد ومستقل ، بمعنى ان هذا يتطابق مع الرأي السائد بان الولايات المتحدة ومع اولى خطواتها لغزو العراق حملت بين جناحيها خطة

[١]) صحيفة دافار الاسرائيلية ٢٠١١/٩/١٣

[١])عباس البياتي.. المصدر سابق ص١٤٦

ترى ان تقسيم العراق هو هدف لا يمكن الاستغناء عنه والعمل من اجل عدم وقوعه، لان العراق غير متماسك ولا تشدهُ أواصر الوحدة والانسجام وانه منذ اوائل التسعينات ومع فرض العقوبات الدولية عليه وفرض الحصار حوالي عقد ونصف من الزمان، فقد الكثير من عوامل وحدته وتماسكة الاجتماعي[١]،وعليه اذا فشلت الادارة الأمرْيكية في الحفاظ على العراق كشعب واحد يملك سيادته واخفقت في تنفيذ التزاماتها تجاه البلد فانه من الممكن تعديل الاستراتيجية الأمريكية في العراق والتوقف عن بذل مزيد من الجهود ومليارات الدولارات ومزيد من الدماء وترك الحتميات التاريخية تأخذ مجالها وتفعل فعلتها خاصة وان البدائل متوفرة ومعدة سلفاً.

المخطط الامريكي من خلال قراءة في العديد التقارير والتصريحات والتحليلات يرتكز الى خطة تبدأ باندلاع أعمال عنف بعد بث فرقة وفتنة ذات أبعاد طائفية تقود الى الاحتراب والتصادم بين اهم فئتين في العراق (الشيعة والسنة). وتتوقع الدوائر الأمريكية ان الاحتراب سيكون ضارياً قد يستمر لعقد من السنوات واكثر يقود في نهايته الى التقسيم بمعنى تفكيك العراق ومن ثم اعادة تركيبه من جديد وفق اسس طائفية.ثم بعد ذلك قد يمر عقدان من الفوضى وعدم الاستقرار لحين تكوين الشعور بالانتماء لدى الدول الجديدة بعد استقرار حدودها وملامحها الجديدة .

ان هذا المخطط يضع في اعتباره اختفاء دول وظهور دول جديدة تشكل منطقة الشرق الاوسط الكبير. انه مخطط غاية في الخطورة ويستفز المشاعر الوطنية ولكنه في ظل الواقع الذي نشهده غير مستبعد وهو يثير التساؤلات والشكوك لاسيما في ضوء الممارسات الأمريكية والمواقف. بدلاً من تقديم المصداقية لوعودها فيما يخص الديمقراطية في العراق وذلك من خلال اطر ديمقراطية معروفة مثل اجراء الانتخابات النزيهة والإشراف عليها لضمان شفافيتها ونزاهتها وتكليف شخصيات مقبولة بقياده العملية السياسية، عملت العكس حيث تعمدت منع قيام هذا الاجراء الديمقراطي الهام

[١] نظيرة محمود خطاب / الدور الاسرائيلي في احتلال العراق / مجلة تكريت للعلوم السياسية /عدد٣/٢٠١٥،ص٤٥.

بتشكيل سليم(الانتخابات) وتعاونت مع جماعات محلية أو خارجية مناسبة لها ولمصالحها دون اعتبار لمصلحة العراقيين.[٦]

وبدلاً من ان تفي الادارة الامريكية بالتزامها في بناء مؤسسات شرعية في الداخل جعلت من اولياتها الحد من النزاع الداخلي بهذا الشكل او ذاك، وليس بالشكل الحاسم المطلوب، والتفكير في طريقة لمغادرة العراق دون ان تفقد هيبتها وصورتها أمام العالم وشعوب المنطقة التي ارادت ان تطبق النموذج العراقي فيها، وربما هذا النكوص في تنفيذ الالتزامات والتهرب عن مواجهة الاخطاء أو الاعتراف بها هو الذي جعل سياسة الامريكان تتصف بالتخبط والارباك، وتنقاد بين الحين والاخر نحو اتباع وصفات لبناء شرعية داخلية ومع اقامة اسس للديمقراطية هنا وهناك والتي هي شكلية.

ولا بأس من الإشارة الى ان بعض الصور للتدخل الدولي في دول معينة يختلف عن العراق في الوقت الذي كانت فيه امريكا تتصور انه يمكن تطبيق هذه النماذج فيه ،التدخلات في هذه الدول مثل كوسوفو ،البوسنة وتيمور الشرقية انتهت بالقضاء على العنف في الداخل وتنصيب سلطات مقبولة انهت الصراعات في البلد مما منحها الشرعية للحكم وكذلك قبول دولي وبما يشبه الشرعية الدولية.[٧] لكن في العراق كان الوضع مختلفا، لان الولايات المتحدة هي التي زادت من العنف واشعلت مزيداً من الحرائق فية والاحتراب الطائفي ،من خلال ممارستها وعدم تصورها او قراءتها بشكل صحيح للوضع في العراق قبل وبعد احتلاله. واذا كان هناك صراع وبذور خلافات طائفية ومذهبية وعرقية في العراق مثل الاحتلال، فأن هذه البذور ترسخت اكثر وظهرت الى السطح بشكل اخطر من ذي قبل. ومن هنا كان لابد للمجتمع الدولي ان ينظر الى التدخل الامريكي في العراق واستمراره في طبخ واعداد الوصفات السحرية له على انه تدخل له نتائجه السلبية على المنطقة وحتى العالم وانه نشر الارهاب في كل مكان وليس في العراق وحده بل في سوريا أو لبنان وغيرها من البؤر الانفجارية .

---

[٦]) حسنين توفيق ابراهيم ــ معوقات التحول الديمقراطي في عراق ما بعد صدام مركز الخليج للابحاث دراسة عراقية (٣) ٢٠٠٥، ص٣٣.

[٧]) صحيفة هأرتس الاسرائيلية ٢٠١٣/٨/٢١.

وربما كان الامريكان انفسهم يتفاجأون مما يحصل من صراعات بين مكونات الشعب العراقي من الكرد والعرب –سنتهم وشيعتهم– ووجدوا صعوبة في السيطرة على الوضع حتى بالحدود الدنيا التي تسمح بتنظيم الامور ولو بخطوات بسيطة فمثلاً الدستور لم تجد من هو مهيأ او قادر على كتابتة وتجديد مضامينه. بمعنى الامور باتت ذات اشكالية اكبر وتهدد الاستقرار السياسي ناهيك عن توفر الحد الادنى المقبول من حقوق الانسان التي شنت الحرب لاجلها.( )[٨]

الامر اللافت هو ان الولايات المتحدة كلما انغمست اكثر لغرض سيطرتها على مجريات الامور في العراق كلما زاد الرفض لها وعدم المقبولية بأي سلطة محلية تحاول دعمها وبنائها لتأصيلها للحكم ،فمع الدعوة لاجراء الانتخابات جوبهت بمعارضة قوية من قبل فئات واسعة ظلت تنادي بعدم شرعيتها لانها في ظل قوة اجنبية محتلة تريد ترتيب الامور وفق مصالحها.

كما رفضت العملية السياسية برمتها لانها نتاج احتلال اثمر عن وصاية تحمل سمات استعمارية، وكان لابد لهذا الشعور او لنقل الادراك للواقع هو ان معظم عمليات المقاومة والمعارضة وُجهت صوب القوات الأمريكية والمتحالفين معها والقوات متعددة الجنسية التي كانت تبحث عن طوق نجاة للخروج من العراق بسرعة رغم انها جاءت اصلاً كما رسم لها من دور هو لتامين السلام في العراق .

ويبدو ان الولايات المتحدة وكل مشاريعها العلنية التي حرصت ان تقدمها برداء وردي جميل، وكذلك كل القوى الساندة لها صارت محل سخط وغضب فئات واسعة من الشعب تشكل الاغلبية، وحتى الاحزاب التي جاءت وتعاونت معها، اخذت تطالب بتجديد جدول سريع للانسحاب. وبدلاً من ان تكون الولايات المتحدة قد حلت مشاكل العراق!صارت هي بؤرة لاثارتها لانها اشعلت التمرد والرفض والتحدي في كل مكان، خاصة وان كل مافعلته من خطوات لم تكن مرضية أو صحيحة ولم تمتلك غير الاستفزاز لمشاعر العراقيين وكان من الطبيعي ان تكبر حلقات التوتر والعنف في العراق حيث ان الحركات المقاومة سرعان ما التفت حولها حركات جهادية منتشرة في

[١]) عثمان حمادي/حقيقة الفشل الامريكي في العراق ط١،دار الكتاب العربي ،٢٠١٠ ص٢٤٤.

العالم انبثقت بعد دخول الروس افغانستان وهي تنتظر الاشارة لدخول اي ساحة متوفرة للجهاد في نظرهم، ومما زاد الطين بلة ان الصراع والعنف والمقاومة تجاوز القوات الأمريكية الى الطبقة السياسية التي نظر اليها الكثيرون على انها صنيعة المحتل واداته وانها مسلوبه الشرعية بل ومكروهة ، هذا بدوره جر الى صراعات جانبية متنوعة المسارات حتى وصل الاقتتال الى داخل العشيرة الواحدة، وهنا ربما من المفيد الاشارة الى استطلاع للرأي اشار ان ٥٩٪ من العراقيين يعتقدون ان حكوماتهم تقع تحت سيطرة الامريكيين مقابل ٣٤٪قالوا ان الحكومة هي المسيطرة على الامور وربما هذا الاستطلاع الذي هو مسح سنوي للعراق اجرته الBBC و ARD وUSATODAYوABCNEWS( ) يعكس في الواقع [٩] [١]
نتائج اقل من الحقيقة الذي تنطق بما أعمال العنف ضد الاحتلال وحلفائه وأشار أستطلاع آخر في ٢٠٠٧ ان ٤٤٪ يعتقدون ان الاحتلال مسؤول عن حالة العنف والفوضى مقابل ٢٢٪ لا يرون ذلك ويعزوه الى الميلشيات المسلحة المرتبطة بأحزاب وقوى سياسية.( ) [٢] [٠]

المبحث الثاني: الفساد في العراق

١- ملاحظات اولية حول العملية السياسية

عند الحديث عن موضوعة الفسادفي العراق اول مايتبادر الى الذهن العملية السياسة وما رافقها من مظاهر سلبية لان هذة العملية هي الاساس والمحور في انطلاق البلد نحو الطريق الصحيح في مسيرة النمو والتطور. وهناك ملاحظات عامة حول العملية السياسية في العراق وحول شخوصها واحزابها التي أثرت على نجاحها، بالنسبة للعراق فمن الواضح ان هناك اتفاقا واسعا على انها عملية فاشلة او متعثرة في أحسن الاحوال.

الملاحظة الاولى:- هي عدم وجود شخصيات سياسية بارزة ومؤهلة لقيادة العملية السياسية في ظرف استثنائي مثل ظرف العراق الذي وجد نفسه في قبضة الاحتلال

[١]) عثمان حمادي/حقيقة الفشل الامريكي في العراق ط١،دار الكتاب العربي ،٢٠١٠ ص٢٤٤

[٢])احتمالات الحرب الاهلية في العراق وقائع الندوة التي نظمها المركز العراقي للدراسات الاستراتيجية الاصدار الثالث ٢٠٠٧ص١٣٢.

وبالرغم من ان عدداً من شخوص العملية السياسية عاش في الخارج وقاد أو شارك جهود المعارضة للنظام السابق وحضر مؤتمراتها الكثيرة برعاية دولية.

كان الانطباع السائد يوحي بعدم قناعة السياسيين وأحزابهم بالعمل السياسي أو الديمقراطية لانهم اصلاً لم يلقوا ثقافة بهذا الخصوص، وفي ظل افتقار الأحزاب إلى ألخبرة والاعتقاد بضرورة الأخذ بمرتكزات التغير المطلوب، كان من اكبر التحديات التي واجهت العمل الحزبي في العراق وتمخضت عن اكبر عملية فساد في تاريخه، وبدلاً من ان يعمل السياسيون على بناء إطار حديث للدولة يتماشى مع مطالب الجماهير فسحوا المجال او شجعوا الدور الذي تلعبه التكوينات القبلية والعشائرية مما اثر على نشوء عمليه سياسية سلمية وعلى تطورها، وطغى مبدأ الولاء للعشيرة أو الفئة على الولاء للوطن وبدأ تغليب المصالح الفئوية والطائفية والخاصة على المصلحة العامة. وكل شي في هذا السياق مبرر ومقبول ويلقى من يدافع عنه او يحميه من اي ردود فعل رافضة للفساد وداعمة لمبادئ العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص وسيادة القانون واحترام حقوق الانسان.

كان العمل السياسي بلا قواعد ولا اطر ولا اهداف واضحة او برامج، ومن هنا ظهر المجال واسعاً لاستشراء الفساد مع هذه الفوضى، وكثرة التنظيمات السياسية. وظهرت الخروقات في العملية الانتخابية وجرى الحديث عن التزوير والتلاعب، ومصادر تمويل الانتخابات وبدون اي قانون ينظم عمل الأحزاب. ولكون معظم الاحزاب التي ظهرت في الساحة لم تكن معروفة وليس لها قاعدة شعبية ،وتفتقر الى الهيكل التنظيمي والاطار الفكري ناهيك عن حضور فاعل لقيادات لامعة ، فأن من الطبيعي الا يكون لها دور في عملية التغيير ولا تاثير في الشارع.

هذه الاحزاب والقوى حاولت تعويض هذا النقص باللجوء الى إطر اخرى تكسبها المقبولية، وهي في الغالب اطر طائفية أو مذهبية او عشائرية ،هذا ولد عملية سياسية شوهاء تفتقر الى الاسس السلمية وأدى الى التشرذم الحزبي.

الملاحظة الثانية :- هي ظاهرة تصاعد دور الدين في الحياة السياسية في العراق بشكل لم يكن معهوداً في الفترات السابقة.برزت للساحة قوى دينية عديدة سنية

وشيعية على حد سواء أخذت لها ادواراً في عملية التحول السياسي في العراق.لكن وجود هذه القوى في الساحة لم يؤد، وكما هو مفروض الى رص الصفوف وتماسك النسيج الاجتماعي والدليل على ذلك ما شهده العراق من فوضى وتناحر وصراعات بين الفئات المختلفة .

كانت هناك تنظيمات واحزاب عديدة لبعضها ماض طويل ومعروف منها المجلس الاعلى للثورة الاسلامية، وحزب الدعوة والحزب الاسلامي العراقي والاتحاد الاسلامي الكردستاني والحركة الاسلامية لكردستان العراق وغيرها من التنظيمات [١].وظهور هذه القوى على الساحة لابد وان يؤثر على عملية التحول السياسي في العراق بكل ابعاده ومنها الموقف من المشروع الامريكي في ادخال الديمقراطية وغير ذلك من الامور، ذلك لان هذه الاحزاب كانت لها اذرع اتخذت المقاومة المسلحة طريقاً لمواجهة الاحتلال ومع اختلاف الرؤى والتوجهات حول وسائل هذه المقاومة وفاعليتها وجدواها .

وقد أثرت القضايا الخلافية حول مكانة الدين في البناء الدستوري والقانوني وكذلك دور الأحزاب الدينية في الحياة السياسية وظهور قوى المقاومة، في طريقة ترتيب البيت العراقي والاوليات التي يجب أخذها في الاعتبار عند صياغة دستور العراق، وامتدتً الى الانتخابات والأجواء التي أحاطت بها من خلال الترويج لشخصيات بعينها، واستغلال الرموز الدينية لزيادة حظوظ هذا الحزب أو ذاك .كل ذلك حمل معه رياح التغير المملوءة بسحب الفساد.

٢- العملية السياسية وظاهرة الفساد

عند الحديث عن الفساد الاداري أو المالي أو انواع الفساد المتفرعة منهما كافة، لابد وان يجرنا الحديث الى الاسلوب الخاطيء الذي انطلقت منه العملية السياسية في العراق في ظل الاحتلال الامريكي في ٢٠٠٣ ، ذلك لان اسلوب ادارة البلد وكل المرتكزات التي تعتمد عليها هذه الادارة هي حتماً المقدمة لقيام عملية سياسية صحيحة ونظام سياسي سليم يجعل محوره تحقيق الوحدة الوطنية التي هي الضمان

[١]) حسنين توفيق.. المصدر السابق ص٢٧

الوحيد لنجاح اي اداء سياسي ومنع الانقسام او التخندق بكل اشكالها لان هذا الانقسام او التقسيم نتيجته الحتمية هي الفشل وتعثر الجهود في اي مجال كان .

بالنسبة للعراق كانت البداية أو الخطوات الاولى للعملية السياسية خاطئة وكانت الازمات أو لنقل المشاكل السياسية التي ضربت البلاد وبعنف غير مسبوق ثمرة لهذة العملية العقيمة التي باشر بها المحتل بعد دخوله.

فسلطة "الائتلاف المؤقتة " في العراق برئاسة الحاكم المدني بول بريمر بدأت العملية بخطأ فادح مقصود او غير مقصود– جر الى خطايا ومآس كبيرة ظل العراق يعاني منه وبعد مرور اكثر من ١٣ سنة على الغزو الامريكي .

هذا الخطأ هو قيام مجلس الحكم الانتقالي على اسس طائفية جعلت من الاصطفاف الطائفي هدفاً ووسيلة في آن واحد لكل الترتيبات التي رافقت العملية السياسية بعد انتقال السلطة للعراقيين بعد اكثر من عام ونيف ٠ فتشكيلة مجلس الحكم التي قامت على اساس الطائفية والتقاسم عبرت في الواقع عن الاهداف الحقيقية للاحتلال، وعن عدم نضوج او عدم اهلية المشاركين فيه لحكم العراق في الاقل بسبب عدم ادراكهم او عدم اهتمامهم لما سيجرهُ ذلك من ويلات ومشاكل للعراق ودفعه الى هاوية التقسيم والتخندق القومي والديني والمذهبي لسنوات طويلة .

بعبارة اخرى العملية السياسية في العراق والتي عول عليها الكثيرون لادارة شؤون البلد، حملت بذور فشلها عندما جعلت الطائفية والانقسام المذهبي معياراً واساساً لها وهذه المعاير قادت الى مسارات طائفية ممتدة قادت الى حالة استقطاب وتخندق غير مسبوقة خلفت معها كل هذه الفوضى ومنها الانهيار ومعهما حالة غير مسبوقة من الفساد المتنامي.

وظل هذا الموضوع (موضوع الفساد المستشري في العراق) من المواضيع الخطيرة التي تستقطب الاهتمام ويثار حولها جدل واسع. ذلك لان هذه الظاهرة التي صارت عامة استفحلت بشكل كبير وتجذرت في كل مرافق الحباة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بل يكاد لايخلو منها اي مرفق من مرافق الحياة مما يعطي انطباعاً– وهو

انطباع صحيح– انها تجذرت في اسس ومرتكزات الدولة العراقية بشكل يبعث على التشاؤم.[٢]

وابتداء من قيام مجلس الحكم الانتقالي برئاسة بريمر الحاكم المدني، شهدت الساحة السياسية تدنياً في مستوى الاداء الحكومي وغير الحكومي طيلة السنوات التي اعقبت الاحتلال ولحد الان، بل هناك تصاعد ملحوظ في مؤشرات الفشل والعجز في ادارة شؤون البلد وتسيير اموره على كافة الاصعدة والمستويات. كان هذا نتيجة طبيعية للمشهد السياسي الذي تميز بحالة استقطاب حادة طالت كل مفاصله وبتوجهات طائفية واضحة .

وكان الاداء الاداري الابرز من ناحية الفشل والقصور حيث تميز طيلة العقد ونيف الماضية بمظاهر عديدة تعكس ضعفاً وعجزاً في وقت يعيش فيه العراق وسط طوفان من المشاكل والازمات خّلفها الاحتلال وكرسها سوء الادارة. وبدلاً من ان تكون الممارسة الادارية على اعلى المستويات وعلى قدر من النضوج لانتشال العراق من سقطته، كانت هي الاخرى(الممارسة) مختلة وعليلة وتدهور المجال الاداري بكافة فعالياته.

كان العراق في حالة انتقال نحو بناء دولة خربت كل مؤسساتها وبناها التحتية بفعل الاحتلال وتداعياته وهي في امس الحاجة لايجاد مسيرة بناء فاعلة وايجابية ومسؤولة من خلال الارتقاء بمستوى ممارسة المسؤولية وتفعيل الاداء الهادف لكي تتم عملية البناء والتنمية والتطور والتحول بسلاسة وبشكل صحيح .

ظهرت حالات فساد بمعدلات مرعبة احياناً وفي مجال السياسة فعملية التحول السياسي التي وعدوا بها–عراق امن ومستقر ومتقدم ومزدهر كان يقودها مجموعة من السياسيين الذين لايمكن الاعتماد عليهم في ادارة الدولة أو تلبية الحد الادنى من متطلبات المسؤولية. ظهرت مجموعات وكتل واحزاب سياسية لا تنتمي الى عالم السياسة ،مجرد اسماء جاء بهم الى الصفوف الامامية نظام غريب اوجده الاحتلال وهو

[٢] احتمالات الحرب الاهلية.. مصدر سبق ذكره ص٤١ واحصائيات بهذا الشان وردت في كراس العراق بعد عشر سنوات من الاحتلال الامريكي /مركز اكرام لحقوق الانسان اصدار ٢٠١٣ص١٨وص١٩.

مبدأ المحاصصة . هذا المعيار او النظام امتد الى كل مجالات الحياة في العراق، واصبح من المقبول ان تكون هناك مجموعات تحتكر السلطة والنفوذ والحكم والمال تتقاسم فيما بينها دون اعتبار لمعايير الكفاءة أو الامتداد أو الخبرة. فقط جماعة تنتمي الى هذا الحزب أو ذاك أو تلك الطائفة أو ذاك المذهب أو القومية ليتكون لها نصيب معلوم مما اطلقوا عليه (كعكة العراق).[٢] [٣]

ربما يكون برايمر الحاكم المدني للعراق –كما سبق القول–هو اول من جاء أو أخذ بمبدأ المحاصصة وطبقهُ على كل مجالات الحياة ، ولكنه بالتأكيد صار ديدن ومعيار السياسيين والطبقة الحاكمة في كل امور الدولة، الذين صار همهم هو تكريس المحاصصة وعدم التخلي عنها بل وتعميمها . وعلى الرغم من ان الجميع ينتقدها ويرفضها في تصريحاته العلنية الاّ انهم لايملكون الاستعداد للتخلي عنها. وكان لابد لهذا المبدأ المضر بمصلحة البلد ان يصيب العملية السياسية في الصميم ويفقدها فاعليتها وقدرتها على انتشاله من واقعه السيء ،فكانت محاصصة بين الاحزاب في الوزارات والبرلمان وفي السلطة القضائية.. في كل مكان لابد ان يتم ترتيب الامور ادارياً ومالياً وفق هذا المنطق الذي ضرب أول ماضرب مبدأ التحول الديمقراطي الذي بشروا الجميع به وحمل لواءهُ الاحتلال قبل وبعد غزو العراق. ان ترسيخ مبدأ المحاصصة جعل هذه الصيغة تتخذ اشكالاً دينية وعرقية ومذهبية،واستشرى الفساد المرافق لهذه العملية غير السليمة، وبيعت الوزارات والمناصب والمواقع ومراكز النفوذ لأحزاب بعينها ولشخصيات هي اصلاً طارئة على الحياة السياسية في العراق ومعطلة من اي ميزة، تؤهلها لان تحتل موقع حكم أو سيطرة أو مسؤولية ، مجرد أسماء أو أرقام في قوائم مغلقة ومبهمة ووسط اجواء من عدم الوضوح[٤]. رافق الفشل الاداء الذي قدمه هولاء في اي موقع تسلموه ، ووصل الفساد الى الانتخابات – احد اسس الديمقراطية المهمة– والى الاحزاب والكتل التي انخرطت بها وجرى تزييف الارادات وتعطيل القوانين وسجلت مخالفات دستورية صريحة ادى نظام المحاصصة واستفراد

[٢] الحرب الاهلية في العراق .. مصدر سبق ذكره ص٧٤و ص٧٨

[٣] قناة العربية (الحدث) في ٢٠١٥/١٢/٩

قوى واحزاب متنفذه في المشهد العراقي الى ان يكون لكل حزب أو جماعة أو كتلة سياسية جماعات مسلحة تقوم بحماية مصالح هذا الحزب أو تلك الكتلة من خلال امتلاك السلاح بكل انواعه وتهديد الخصوم .فقامت عمليات خطف واغتيال وتهديد بين الفرقاء السياسيين وجعلت لكل واحد منهم مناطق نفوذ معينة لا يسمح لاي طرف اخر الاقتراب منها . وبقوة السلاح ومن خلال الاستعانة بمليشيات مدربة نشأت مافيات للفساد لم يكن بالامكان السيطرة عليها او كبح جماحها .

هذه الجماعات استطاعت بما لديها من قوة ونفوذ وامتدادات حزبية أو طائفية أو عرقية أو حتى اقليمية ان تفرض سيطرتها على مرافق الدولة المهمة والتحكم بمفاصلها وانشطتها .ظهرت هذه القوى في السلطة التنفيذية وفي البرلمان وايضاً في السلطة القضائية. وكانت هذه المجاميع أو الاحزاب تفرض اراداتها ومواقفها على الجميع وكل حسب مايملكه من سلطة ونفوذ وامتدادات عشائرية أو حزبية أو مذهبية أو حتى دولية واقليمية[ ] كان مبدأ الاستقواء بالآخر–[٥] سواء هذا الاخر امتداد دولي أو[٢] إقليمي أو محلي عشائري وطائفي هو المبدأ الواضح للعيان وبشكل غريب وشاذ لا يمكن ان يستقيم مع اي منطق ويضرب عرض الحائط الدستور والقانون وحتى التفاهمات بين أقطاب العملية السياسية، سلطة تظهر هنا وهناك بعيداً عن مبدأ الدولة أو هيبتها وبما ينسف من الأساس شيء اسمه الديمقراطية في العراق رغم وجود شكليات هنا وهناك .

ادى تعثر العملية السياسية بفعل الاخفاقات الكثيرة لظهور حكومات غير قادرة على تقديم إداء فاعل وغير قادرة على السيطرة على مظاهر الفوضى والارباك في كل مكان ووجود وزراء فاسدين تم كشف تجاوزات وملفات فساد بحقهم دون ان ياخذ القضاء مجراه ما لم يقدم اي وزير أو مسؤول في الدولة الى القضاء لمحاكمته، وكانت كل الملفات والتحقيقات بشأنها معطلة ومؤجلة وتخضع للتسويف، مما اعطى انطباعا ان السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية القضائية متفقة على طي ما يتعلق بكشف حالات الفساد أو ايقافها. وكانت تثور بين الحين والآخر فضائح يتم الكشف عنها من هذا

---

[٢]) حسنين توفيق .. مصدر سابق ص٣٦ . وانظر ايضاً واحتمالات الحرب الاهلية في العراق ، مصدر سابق ص٤٨–ص٤٩.

الطرف أو ذاك ولكن في النهاية الصمت هو سيد الموقف والتجاهل وحفظ الملفات .لقد اضيفت بهذا الصدد فضيحة تتعلق بوزير التجارة الاسبق وعن ملفات فساد ملايين الدولارات، والشئ نفسه لوزير الكهرباء الاسبق وغيرهم من فضائح وزارة الصناعة والتجارة او ضد مجموعة من المحافظين أو أعضاء المجالس المحلية والنتيجة دائماً عدم ظهور نتائج للتحقيق ويغلق الملف دون حسم.

ومن مظاهر الفساد في هذا الشان ظاهرة تشكيل اللجان سواء الجكومية منها أو البرلمانية واستقطاب عدد من المسؤولين في رئاسة وعضوية هذه اللجان، التي ايضاً تقوم على مبدأ المحاصصة لكي تقوم بالتحقيق بالقضايا المختلفة ولكن النتيجة اننا لم نرى اي نتيجة معلنة بشكل رسمي تحسم التحقيق في قضية ما وكأن قيام اللجان هي هدف بحد ذاته وليس وسيلة لإحقاق الحق . وصارت عبئاً اخر على الدولة وعلى الخزينة وكانت تبدو احياناً وكأنها غطاء للتستر على الفساد.

وكانت هناك قضايا خطيرة بعضها يمس امن البلد او اقتصاده لا يتم بشأنها اي اجراء باستثناء تسريبات اعلامية احياناً تصدر من اطراف منافسة للتسقيط السياسي، ووسط الجلبة الاعلامية تضيع الحقائق . حدث هذا بالنسبة لصفقات الاسلحة ومنها صفقة الاسلحة الروسية وقبلها قضية اجهزة التفتيش وكشف المتفجرات التي أدين بعض اطرافها من المتورطين الاجانب في بلدانهم ولكن دون ان تحرك الحكومة العراقية ساكنا . وكذلك ما كشفته مصادر حكومية رسمية بل وعلى لسان رئيس الوزراء الحالي العبادي ان هناك الاف الفضائيين في الجهاز الأمني والعسكري والأجهزة الاخرى .وهنا يستوقفنا مظهر اخر من مظاهر الفساد ظاهرة الفضائيين التي استنزفت موارد البلد وغذت اطراف الفساد وادت الى نتائج كارثية على مستوى الامن خاصة والخدمات[٢].ويكفي ان نتذكر ان سقوط الموصل وبعض محافظات العراق كان احد اسبابه انسحاب القوات العسكرية بأوامر لم يحسم التحقيق بها لحد الان ، وكان موضوع الجنود أو الضباط الفضائيين حاضراً في المشهد .

[٢] العراق بعد عشر سنوات ،مصدر سابق ص١٣

وحتى في هذه القضية التي تعتبر قضية امنية خطيرة من جهة النتائج التي ادت اليها وهي ضياع ثلث اراضي العراق صارت بيد مجموعات ارهابية من خارج الحدود، حتى هنا لم يجر تحقيق جاد وعلى مستوى الحدث الذي هز العراق والمنطقة كلها، وما صدر من تقارير اللجان الخاصة بذلك (سقوط الموصل بيد داعش) لم يؤخذ بها، ولم يقل القضاء كلمته بشأنها ومحاسبة المسؤولين والمتورطين وظل لحد الان الصمت والتجاهل يعكسان بذلك عجز الجهاز الحكومي والقضائي والبرلماني عن ان يقف بوجه الفاسدين أو يؤشر اليهم حتى في واحدة من اخطر القضايا التي تهز وجود البلد وكيانه ومستقبله.

وهكذا مثلما تواطأ بعض السياسيين على تدمير العملية السياسية في العراق بدعم الطائفية والاصطفاف الطائفي والمحاصصة والفضائيين وصفقات الفساد الاداري والمالي والقصور في الاراء والإخلاص لانتشال العراق من الحفرة التي وقع فيها فأنهم لم يكتفوا بذلك بل لايزال البعض منهم يتواطأ على سلامة العراق وسيادته وأمنه. ولا تزال المواقف من اي قضية أو حدث تستوجب حشد الجهد السياسي الموحد نراها تعامل من منطلق – طائفي أو عرقي أو اي ولاء اخر دون اعتبار لمصلحة البلد الذي قسم على اساس الولاءات الضيقة في الداخل والخارج .

اما التعامل مع التدخلات الاقليمية لدول الجوار مع ايران وتركيا وغيرها . فالبعض يرى ان المؤسسة الرسمية تغض البصر عن كثير من الامور التي تكشف تورط دول اقليمية مجاورة في الكثير من اعمال العنف والقتل والتهجير بحق طائفة بعينها وتقف موقف تراخ سلبيا ولا تحرك ساكنا، ولكن من جهة اخرى تتصدى بقوة وبشكل ملفت وتحشد الجهود والمسيرات والمظاهرات التي تندد بممارسةأو فعل لطرف اقليمي اخر([٢]. مثل هذه المواقف تعكس من ضمن امور اخرى عدم النضوج السياسي وعدم القدرة على تقديم اداء متوازن يحافظ على المصلحة الوطنية ويجعلها فوق كل اعتبار .

بطبيعة الحال هذا الفشل في الممارسة السياسية على صعيد الداخل والخارج سببه أو احد اسبابه هو عدم وضع الشخص في المكان المناسب، وهو مبدأ من مباديء كارثية

[٢] احتمالات الحرب الاهلية مصدر سابق ص١٠٣.

تحكمت في العملية السياسية كمبدأ المحاصصة والتقاسم الذي يطلقون عليه الشراكة الوطنية فهذا المبدأ اجهز بالكامل على اي فرصة للنهوض بالواقع العراقي واصلاح المسيرة بل المزيد من الاخفاقات والثغرات فاصحاب الشهادات المزورة تصدروا طليعة العملية السياسية وتبوأوا المناصب الهامة في المرافق المالية والاقتصادية والعسكرية . وحتى بعد الكشف عن تزويرهم لم تكن هناك محاولة واحدة لتصحيح الخطأ واتخاذ الاجراء اللازم المطلوب مما ادى الى حالة من الاحباط واليأس لدى المواطن الذي ليس بامكانه تقديم الاحترام والتقدير لمن يكذب عليه ويخدعه ويسرقه.( ) ٨

ولا يمكن لمن يراقب المشهد الذي تصدرته عناوين محبطة الامية والجهل والبطالة وتعثر أو توقف التنمية الوطنية ،الارهاب،العنف ،سرقة المال العام ، الفساد بكل الوانه، تسييس القضاء، تعطيل الخدمات ، الامراض والاوبئة، لايمكن لهذا المراقب الاّ ان يخرج بنتيجة هي انه لا أمل ولا فرصة لتحسين الوضع الا بمعجزة طالما لا تبدو بوادر امل في قيام اصلاح حقيقي ناجز يبدأ بالعملية السياسية نفسها.

فلا يمكن للوضع المتدهور في العراق ان يكون اسوأ مما هو عليه بعد ان فقد العراق مساحات كبيرة من اراضيه لصالح داعش ونزوح اكثر من ثلاثة ملايين مواطن من مناطق سكناهم في الموصل والرمادي وديالى وتكريت وتوجهوا الى الشمال أو الى دول الجوار أو الى اوربا في اكبر هجرة جماعية يشهدها العراق ،هرباً من التقتيل والتهجير والتجويع والمعاناة الانسانية في العراء في مخيمات النازحين منذ حزيران ٢٠١٤( ).

هذه المأساة عكست وجود الفساد المستشري في العراق بكل عنفوانه فلو كان هناك جهود مخلصة للم البيت العراقي واستقطاب الشعب أو الجماهير حول عنوان هو السبيل الوحيد للخلاص ونقصد به الوحدة الوطنية والهوية الوطنية لما حل بالعراق ما حل به ،ولو تصرف بعض المسؤولين عن العملية السياسية بنزاهة وتجرد منالمصالح الشخصية والفئوية والطائفية وقادوا البلد تحت عنوان المصالحة الوطنية بين الطبقة الحاكمة والاطراف السياسية الاخرى المعارضة لما وصلنا الى ماوصلنا اليه . ولو

---

[٢] هناك من يقول ان هناك خمسة الاف شهادة مزورة يحملها مسؤلون كبار وموظفون صغار .. تقرير اخباري نقلته قناة البابلية نقلاً عن مسؤول في البرلمان في ٢٠١٥/١٠/٩.

[٢])الارهاب داعش انموذجا ، كراس عدد ٢ /مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية/ ٢٠١٥/ص١٥، ص٢٧

اجتمعت الكلمة على ازالة كل مواطن الخلاف بين الاخوة مثل الدستور الذي جر بنوده المصائب على العراقيين وقاموا بتعديله وتغير بعض بنوده بعد ان ادركوا قبل غيرهم احتوائه على الغام تهدد وحدة وسلامة العراق لكان الوضع افضل بكثير.

٣- مجالات الفساد

الا ان العملية السياسية القائمة على المحاصصة الطائفية والعرقية وما خلفته من تداعيات وفساد وانهيار هي التي قضت على اي امل بقيام دولة مؤسسات يسودها القانون ويحظى مواطنوها بالحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية .

على الصعيد السياسي

فشلت العملية السياسية في العراق في ان تخلق دولة المؤسسات من خلال المساواة بين المواطنين ودفع الشعور بالتمييز ضدهم وايجاد واقع مرضي للجميع بغض النظر عن الانتماءات الطائفية او الدينية والعرقية وهي لم تأخذ بالاليات السياسية والادارية التي تفضي الى خلق تواصل بناء وايجابي بين مؤسسات الدولة ومواطنيها وضمان حقوقهم جميعاً بلا تميز أو استثناء أو تهميش أو اقصاء ومع ضمان حقوق المكونات القومية والاثنية والدينية وتأمين تمثيلهم، كذلك لوحظ عدم فاعلية الجهاز الاداري في السلطة التنفيذية تحديداً ولا قدرة على تنفيذ سياسات الدولة بل عدم وضوح في فلسفة الحكم في البلاد مما انعكس سلباً على الاصطفاف الوطني الذي لم تكرسه أو تعمل على تحقيقه مؤسسة مركزية تملك القوة على فرض هيبتها على الجميع

وعلى الصعيد العسكري ظهر ارباك في فهم دور المؤسسة العسكرية وتوزيع المهام الامنية بين الجيش والشرطة وقوى ساندة اخرى والجيش الذي هو سور الوطن صارت مهمته امنية داخلية بينما قامت الشرطة بدور الجيش في حماية الحدود وكانت هذه في الحقيقة مفارقة غريبة غير مثمرة عن اي ايجابية فتبادل الادوار واضعاف الجيش على وجه الخصوص واختيار المعيارية الطائفية اساساً لتشكيله كلها ادت الى تهميش دوره بل وتحريف الغاية من قيام الجيوش فالحدود مفتوحة ومخترقة نهباً لنشاط عصابات سياسية واجرامية وجدت في العراق الذي شرعت ابوابه مرتعاً خصباً لنشاطها وتنفيذ اجنداتها الخاصة أو لحساب قوى اخرى. ظهرت المخدرات في العراق وعصابات بيع

الاعضاء البشرية والاتجار بالبشر وخطف الاطفال أو النساء والتسليب والقتل وغيرها دون ان يكون للجيش دور في حماية الوطن أو سد ثغراته والحفاظ على امنه المجتمعي.وعلى الصعيد الاقتصادي وكما سبق القول كان هناك حالة من عدم المساواة بين فئات الشعب واعطائهم فرص في الحياة السياسية أو الاجتماعية مما انعكس في تدني حالتهم الاقتصادية والشعور بالغبن وتدني المستوى الاجتماعي والمعيشي بحيث اشارت معدلات الفقر الى مستويات مرتفعة اكثر من ٤٠٪ يعيشون حالة فقر مدقع في بلد تشكل احتياطياته النفطية ثاني اكبر دولة في العالم ١١٢مليار برميل وفي ظل تنامي مظاهر الفساد المالي لتصل الى مليارات الدولارات .وتهريب ثروات العراق الى الخارج دون رقابة تذكر .وعلى الصعيد الاجتماعي ظهرت حالة من الاحتقان والعصبية والتمذهب والاصطفاف الفئوي والعشائري والديني والطائفي والعرقي نتيجة الممارسات الخاطئة في كل المجالات التي تؤلف المشهد العراقي وضاع الشعور بالاطمئنان والقبولبالاخر أو الاستعداد للتعايش مع من يختلف في الدين أو العرق أو المذهب الخ وانطفأت جذوة الروح الوطنية الجماعية بالنظر لاختفاء التوافق بين مختلف مكونات الشعب العراقي والتفاعل بشك وعدوانية مع العناصر المختلفة ثقافياً وحضارياً، وهذا يؤشر لقصور في دور الاعلام الوطني الهادف الى تحقيق رسالة ايجابية قوامها رص الصفوف حول اهداف عليا نبيلة تتعلق بمصلحة الوطن والولاء له ومن خلال استراتيجية اعلامية رشيدة تأخذ بالمنهج العلمي وليس التهريج او التعبئة والحشد الغوغائي دون غاية أو مضمون هادف .كذلك سجل فشل اخر للمؤسسات التربوية والدوائر التعلمية في القيام بمهمة التعليم والارشاد والتربية والتوعية بكل ماتحتاجه المرحلة من جهود خيرة . وبدلاً من ان يقوم الجهازان الاعلامي والتعليمي بدورهمها المعروف عملا هما ايضاً على بث الفرقة وزيادة الشحن الطائفي وزرع الخلافات واعمال معول الهدم والتخريب في المجتمع دون مساءلة أو حساب .

اما الجهاز القضائي فقد عانى هو الاخر من السلبية في تأدية دوره في حفظ الحقوق أو انصاف المظلومين وكانت هناك مئات القضايا والملفات ظلت حبيسة ادراج القضاء تنتظر حسمها ومئات المعتقلين السياسيين المحتجزين دون ان يقول القضاء

كلمته فيهم ومنهم من مات في السجن وهو ينتظر النظر في ملفه ووفق تهم كيدية واداء سيئ بفعل المخبر السري والتهم المتعلقة بالارهاب. واذا نظرنا الى حركة الاحتجاجات الشعبية سابقاً وحالياً في ظل حكومة الدكتور العبادي سنفهم ماذا تعكس المطالبات باقصاء اكبر مسؤول في القضاء الاعلى واحالته الى التقاعد بل ومحاكمته باعتباره في نظرهم من رموز الفساد ولم يؤد دوره بنزاهة وتجرد بل سمح بتسييس القضاء او سكت عن ذلك.

قضايا الفساد كثيرة ومتشابكة ومعقدة ولم تنفع معها جهود البعض في ادخال اصلاح أو تعديل لايقاف ريح الفساد العاتية، أن فشل الجهاز القضائي كان موصولاً بفشل السلطة التنفيذية ممثلة بالحكومة ودوائرها المختلفة التي تميز اداؤها بالعجز والقصور اضافة الى مظاهر الفساد التي ترعرعت وسطها وبلغت آفاقا غير منطقية، والشئ نفس يصدق على مجلس النواب الذي من آولى مهامه مراقبة أداء الحكومة والدفاع عن حقوق الشعب والشرائح التي من المفروض ان يمثلها ويمثل مصالحها. فشل البرلمان على مدى سنوات في ان يقوم بواجبه تجاه الشعب أو يخدمه وكان عبئاً بميزانياته الضخمة ونفقاته وفاعلية بعض رؤساء الكتل والاعضاء في تعطيل سن القوانين أو اقرارها وهناك الكثير ممن يتهمون البرلمان انه لم يشرع أو يمرر اي قانون فيه مصلحة المواطنين وأن هناك عشرات المشاريع لا تزال حبيسة الادراج لوقوف كتل واحزاب معروفة في وجه تمريرها . مثل قانون العفو العام (الذي استغرق اقراره ثمانية اعوام تقريبا) وقانون الحرس الوطني وقبلها الغاء أو تعديل قانون المسأءلة والعدالة وغيرها . ولكنهُ في المقابل نجح في خدمة مصالح اعضائه ووفر لهم الامتيازات .

الخاتمة والاستنتاجات

نختم بالقول :

انه بغض النظر عن موقف الولايات المتحدة الامريكية في ادخال الديمقراطية للعراق ومدى مصداقيتها في تنفيذ التزاماتها، الا ان الفساد فيه كان من المعوقات الاساسية لتحقيق الديمقراطية فهذان العنصران لايمكن ان ينسجما ، الفساد كابح للديمقراطية ، والديمقراطية لاتستقيم مع الفساد ولا تنمو في اجوائه ، وكلا العنصرين ذي صلة

بالولايات المتحدة ومخططاتها فالديمقراطية التي رفعت لواءها يقف نجاحها امام علامة استفهام كبيرة ، والفساد هو حصيلة طبيعية وحصاد لما زرعته في العراق منذ احتلاله من اخطاء وخطايا وانتهاكات.

وهناك مجموعة من الاستنتاجات خرجت بها الدؤاسة وهي كالتالي :

١– وعدت الولايات المتحدة عند دخولها العراق باصلاح احواله وادخال الديمقراطية اليه وتوفير الرخاء وحمايه ارضه وشعبه وكل المقتضيات والاسس لقيام دولة حديثة متقدمة، الاّ انها في الواقع لم تنجح في ذلك لاسباب ذاتية وموضوعية.

٢– كان من الصعب انجاز خطوات ملحوظة في مسيرة التحول الديمقراطي والبناء الحقيقي في المجال السياسي والاقتصادي والاجتماعي دون وجود مؤسسات فاعله داخل الدولة تحتضن عملية التقدم والتحول الديمقراطي. ومهما بدت اعادة عملية بناء الدولة ومؤسساتها صعبة ومحفوفة بالمشاكل الاّ انها ضرورية لانه بدونها لايمكن تحقيق اي انجاز في مضمار التحول نحو الديمقراطية . ولابد ان يضع علامة استفهام كبيرة امام المطالبين بها ومصداقيتهم .

٣– ربما تكون عملية اعادة البناء المؤسسي في الدولة العراقية صعبة لان عملية هدم مؤسساتها مع دخول الاحتلال الامريكي كانت ممنهجة ومدروسة الى حد كبير ، ذلك لان تفكيك اركان الدولة طال اجهزة خطيرة ومهمة في الحفاظ على كيانية اي دولة وهي اجهزة الجيش والامن وحرس الحدودواجهزة حيوية في الدولة العراقية ، بعبارة اخرى حل اركان الدولة ومؤسساتها واجهزتها الفاعلة لم يكن عشوائياً او عفوياً بل عملا محسوبا ومدروسا بعناية ، وهذا وضع علامة استفهام كبيرة امام اي عملية بناء وتحول ديمقراطي جادة .

٤– اخفقت القوى الرئيسة في المشهد العراقي في إيجاد وتبني صيغة سياسية مناسبة تعبر عن الديمقراطية وتسعى لاستيعاب الجميع وعدم تهميش اي جانب ومع رغبة صادقة في تلمس مشروع او منهاج عمل للوصول الى هكذا صيغة .

٥– لاشك ان التباطؤ او التلكؤ في العثور على طريقة مثلى لإعادة بناء أجهزة الدولة ومؤسساتها اعاق الوصول الى محطة الانتقال الديمقراطي . ومن نتائجها الآنية

والمنظورة الفوضى والفراغ السياسي وانتعاش الفساد وتحول الساحة الى مرتع خصب للتطرف والعنف والارهاب وتصفية الحسابات المفتوحة .

٦- لن يكون العراق المتضرر الوحيد من عملية الفوضى والتباطؤ في مسيرة البناء والتحول نحو الديمقراطية بصيغها المقبولة لديه هو لا بصيغة واشتراطات المحتل، بل ان الطرف الامريكي متضرر هو الاخر من ناحية الفشل في ايجاد نظام حكم موال له وبما يحقق له اهدافه ومصالحه المعلنة وغير المعلنة وعلى رأسها الحصول على نفطه واقامة قواعد عسكرية دائمية كما في الدول الحليفة الاخرى والانخراط في مشروع الشرق الاوسط الجديد الذي تحظى اسرائيل فيه بموقع مركزي.

٧- يتحمل الطرف الامريكي الوزر الاكبر في تعثر مسيرة التحول الديمقراطي في العراق ، وذلك لانه اخفق في فهم المشاكل البنيوية المرتبطة بالتشكيلة او الطبيعة الاجتماعية للعراق والجوانب الحضارية الثقافية السائده فيه ومعها تجربته السياسية ، والاهم فهم نفسيته ومزاجه الخاص . ومن هذا المنطلق تبدو عملية تأسيس مفاهيم الدولة والمؤسساتية وبث الثقافة الديمقراطية في وجدان العراقيين من اكبر الاشكاليات او التحديات امام دمقرطة العراق ومسيرة تحوله .

٨- ان رفض الاحتلال وكل شواهده ورموزه والاطراف المؤيدة له والمتعاونة ، ومن ثم اللجوء الى المقاومة لاسيما المسلحة لابد ان يترك وبصماته الواضحة في منع البناء والتحول الديمقراطي وانسيابيته، والاخذ بصيغه لان الديمقراطية لا يمكن ان تنمو وتتطور الا في اجواء الهدوء والسلام وليس في بيئة يسودها العنف وتعيش جوا من الانتهاكات الصارخة لحقوق الانسان العراقي في كل مجال والتي كانت في جزء منها رد فعل انتقامي على اعمال المقاومة التي اجتاحت مناطق مهمة في العراق وأزعجت قوة الاحتلال .

٩- في سياق متصل لم تنجح الولايات المتحدة في خلق مؤسسات امنية من الجيش والشرطة والمخابرات تقوم بمهمة حفظ الامن وتحقيق الاستقرار والتصدي لاعمال العنف والتفرغ للعمل على ايجاد صيغ مناسبة للعمل السياسي والديمقراطي تطبقها في

العراق وتكون بعيدة عن شبهة الفرض بالقوة او الهيمنة المصلحية المؤطرة بالغطرسة الأمريكية المكروهة والمرفوضة حتى من قبل الاطراف العراقية المتعاونة .

١٠- ان التحديات الامنية التي واجهت الاحتلال، لم تمكن الولايات المتحدة من ان تحظى بهامش حركة مناسب لتطبيق نظرياتها وافكارها لبناء نظام ديمقراطي يحظى بالمقبولية ، ولكن يجب ان لان نسى ان هذه التحديات سببها الاحتلال الامريكي . بمعنى انه جزء من المشكلة ولا يمكن ان يكون لديه الحل.

وهذا يصدق ايضاًعلى الانتشار الواسع للمجاميع المسلحة سواء التابعة للأحزاب او لقوى خارجية لها اولويات خاصة تتقاطع مع المصلحة الوطنية. ولا شك ان وجود هذه الفصائل المسلحة لا ينسجم مع منطق الدولة ولا المبادىء الديمقراطية ولا البناء المؤسساتي، الذي هو دعامة رئيسة لاستقرار اي بلد فكيف اذا كان هذا البلد يسعى نحو الاخذ بالنهج الديمقراطي . ان انتشار الفصائل والقوى المسلحة ومعها السلاح المنفلت خارج سيطره الدولة ادى الى موجة من العنف غير المسبوق ضربت العراق واخلت بتوازنه ومؤسساته خاصة العسكرية والامنية التي همش دورها لصالح هذة المجاميع المسلحة وفشلت في حماية الامن في الداخل والخارج .كما فشلت في حل الخلافات والمشاكل عبر القنوات المؤسساتية للدولة وبالطرق السلمية بعيداً عن العنف .

وبعد ثلاثة عشر عاماً من الاحتلال والحديث المتكرر عن وجوب حل هذه المجاميع المسلحة، فأن اي خطوة عملية في هذا الاتجاه لم تر النور ولا وضعت الآليات الصحيحة لتنفيذ ذلك بل تفاقمت الأمور بهذا الاتجاه على نحو خطير هددت البلد بالتشرذم والتقسيم .

١١- اما حالة الانقسام وعدم التوافق بين القوى السياسية خاصة وعلى طول الخط واحياناً دون مبرر، فقد اضرت بوحدة الموقف حول مصير الكثير من القضايا المهمة التي تحدد مستقبل العراق ونظامه السياسي ومسارات تقدمه للخروج من المستنقع الذي وقع فيه مع مجيء الاحتلال، هذا التقسيم وانعدام التوافق لم يؤديا فقط الى الفشل في مساعدة الذات على تجاوز الحالة بل اعطى الامريكيين المزيد من المبررات

والذرائع في عدم تنفيذ التزامهم تجاه العراق ومنها اصلاح النظام السياسي وخلق الاستقرار والحفاظ على وحدة العراق وازدهاره في ظل نهج ديمقراطي سليم اصيل وليس مجرد اختيار اني او مرحلي .

١٢- ربما يرى البعض ان عدم الاتفاق بين الكرد والعرب سنة وشيعة على صيغة توافقية للديمقراطية وانجراف كل طرف نحو تأمين مصالحه ومكاسبه ومايريد تحقيقه من اهداف على حساب وحدة الموقف، هو الذي اعطى الحق للادارة الامريكية في ان تخرق وعودها لانه وببساطة –حسب رأي هؤلاء – لايمكن ان تفرض الديمقراطية ولوازمها فرضاً على الشعب العراقي طالما أنه لا يبدي اي حماس لذلك . ولكن ربما هذا البعض يغفل حقيقة ان هذا الموقف من جانب الشعب هو في حقيقته رفض لكل ما جاء به الاحتلال وما بشر به. هذا يتصل به ايضاً حالة التشرذم والانقسام الحزبي والسياسي فكان لابد ان يؤثر ذلك بشكل سلبي على توجه الشعب نحو خيارات ومسارات سياسية صحيحة وفي ظل زعامات او قيادات واعية ومقتدرة بعيدة عن التعصب والانتهازية والاستقطاب الذي يقود للفوضى ،ويمنع اي خطوة جادة وسليمة في مسار الديمقراطية الطويل لاسيما لشعب مثل الشعب العراقي، لم يألف هذه الصيغ من قبل ولم يعشها، ولم تكن هناك مؤسسات تروج لها او تبث الوعي بشأنها، خاصة في ظل اجواء الحروب التي عاشها منذ اكثر من ثلاثة عقود قبل مجئ الاحتلال، بمعنى اخر ليست عنده ثقافة سياسية تعتنق الديمقراطية او تؤمن بها ومما يساعد في تعزيز المسيرة الديمقراطية بمحطاتها المختلفة .

١٣- لم يعش الشعب العراقي تجربة من اي نوع لها صلة بالممارسة الديمقراطية الحقيقية كما هو الامر بالنسبة لدول اخرى مثل اليابان والمانيا التي لها خبرات معينة وتجارب في هذا المجال ساعدتها على تقبل ونجاح التحول الديمقرطي في بلدانها والذي فرضه ذات الطرف الذي دخل العراق واحتله (الولايات المتحدة) وسارت الامور بسلاسة وبخطوات طبيعية. الديمقراطية في العراق بغض النظر عن كل الاشكاليات الاخرى لايمكن ان تنشأ من فراغ بلا ارضية مناسبة ولايمكن ان تنمو

وتزدهر في اجواء الفساد والعنف وتردي الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والفقر والخوف والفوضى وتعدد الولاءات بعيدا عن مظلة الوطن الجامعة.

الخلاصة لايمكن القول باي حال من الاحوال ان المشروع الامريكي في العراق نجح لان هذا في رأينا يجافي الحقيقة ويصطدم بالواقع العراقي الماثل امام انظار الجميع والذي ينطق بكل معاني وعوامل الانهيار والتردي والفساد .وماهو ات اسوأ حسب التوقعات ووفقاً للشواهد الماثلة للعيان حيث ان شبح التقسيم والتجزئة وارد في ظل التجاذبات الحالية المحلية والاقليمية والدولية. ومثلما فشلت الولايات المتحدة في تحقيق الديمقرطية للعراقيين فشلت ايضاً في منع الفساد المستشري الذي انهك الدولة العراقية وقادها الى ما هي عليه من انهيار.

Abstract

Conclusion In any case, we can not say that the American project in Iraq succeeded because this is in our view, which defies the truth and collides with the Iraqi reality, which is in front of everyone's eyes, which speaks in all meanings and factors of collapse, deterioration and corruption. And what is worse, according to the predictions and according to the evidence that is visible, In light of current local, regional and international interactions. Just as the United States failed to achieve democracy for the Iraqis, it also failed to prevent the rampant corruption that ravaged the Iraqi state and led to its collapse .